

دبلوماسية المياه وفرضيات الصراع والسلام

حيدر صالح عزيز

وزارة الخارجية العراقية

البريد الإلكتروني للمؤلف المراسل: dr.haider.mofa@gmail.com

الخلاصة:

تاريخياً، ظل الصراع العنيف أحد الخيارات الأساسية لدى الساسة في حل النزاعات وفض الصراعات، مما وفر إمكانية مهولة لتفشي ثقافة الحرب وتأسيس منطق الصراع والعنف، لكن لم نجد في التاريخ السياسي الحديث شن دولة حرباً على دولة أخرى بسبب المياه، على العكس من ذلك، تسعى البلدان التي تعتمد على ذات إمدادات المياه إلى التعاون أكثر من تأجيج الصراعات بسبب مواردها المشتركة. أسهمت قاعدة البيانات التي وضعها ارون وولف من جامعة (اوريجون) حول نزاعات المياه العذبة العابرة للحدود، على إعطاء تصور أوضح للجدل حول الصراع والسلام، حيث بددت الدراسة نظريات حروب المياه، وتظهر أنه من بين جميع الأحداث بشأن المياه العابرة للحدود أدرج أكثر من ثلثها تحت الجانب التعاوني وحتى تلك المؤهلة على أنها صراع هي أقل بكثير من عتبة الصراع العنيف أو الحرب.

الكلمات المفتاحية: دبلوماسية المياه، الصراع على المياه، مصادر المياه، والاحواض الدولية.

Water Diplomacy and Hypotheses of Conflict and Peace

Hayder Salh Aziz

Ministry of Foreign Affairs -Republic of Iraq

Corresponding author's email: dr.haider.mofa@gmail.com

Abstract

Historically, violent conflict has been a common strategy for politicians to resolve disputes, often perpetuating a culture of war and reinforcing a logic of conflict and violence. However, in modern political history, there has been a striking lack of wars over water resources. Instead, nations sharing the same water sources have shown a strong tendency toward cooperation rather than confrontation. Aaron Wolf from the University of Oregon has significantly advanced this discussion through his database on transboundary freshwater conflicts. His research challenges the “water wars” narrative, revealing that over two-thirds of transboundary water interactions display cooperative characteristics. Even incidents categorized as conflicts rarely escalate to violent clashes or war. This evidence underscores a broader trend where shared water resources foster collaboration, marking a departure from the historical reliance on violence to resolve disputes.

Keywords: Water diplomacy, Water conflicts, Water resources, and Transboundary Basin.

1. المقدمة

إنّ الحروب والصراعات عادة لا تشتعل فتائلها إلا بعد أن تفشل الدبلوماسية في إيصال صوتها السياسي الأمريكي (G.S.Willmott, 2017).

تقول الأستاذة في جامعة ديوك الأميركية المتخصصة في السياسة البيئية العالمية، (إريكا وينثال)، إنّ التحذيرات العالمية بشأن "حروب المياه" بما في ذلك في الشرق الأوسط مبالغ فيها في كثير من الحالات، وتضيف "إذا نظرنا إلى المعطيات نرى تعاوناً بشأن المياه أكثر من النزاعات حولها، وعند الحديث عن نزاع يكون غالباً شفهيّاً (Erika Weinthal, 2022).

يقدم التاريخ القليل من الأدلة على حروب المياه الفعلية، حيث يشير عدد من المؤرخين أنّ أول حرب سجلت في التاريخ على المياه اندلعت قبل حوالي 4500 سنة، عندما قامت سلطات مدينة (أوما) الواقعة بين نهري "دجلة والفرات" بتحويل المياه من جارتها (لكش)، وتمثلت المشكلة بين المملكتين عندما كان يقلّ منسوب نهر الفرات في فصل الصيف تستحوذ مدينة أوما على معظم مياه نهر الفرات وتحرم منها مدينة (لكش)، وعندها تجيش الجيوش وتفرع طبول الحرب ويبدأ القتال بين المملكتين، حتى جاء الملك السومري (أنتمينا)، وقام بجمع المختصين من مهندسي الري والعمال وقام بشق نهر ووضع أسس جديدة لجريانه في المنطقة لتتساوى حظوظ المملكتين في الإفادة منه.

وهنا قد يثار سؤال؛ عندما تواجه الدول شحاً في المياه وتعاني من ضعف شديد في إيصال المياه إلى حيث تكمن الحاجة إليها، لماذا لا يندلع الصراع العنيف "الحرب" فيما يتعلق بهذا المورد الثمين؟
ان العديد من النزاعات المتعلقة بالمياه لن تتخذ بالضرورة شكل عنف صريح، بل تشهد استخدام بعض الدول للمياه لممارسة نفوذها على جيرانها (World Economic Forum, 2016) تظهر الصراعات عندما يكون لدى طرفين أو أكثر مصالح وأهداف غير متوافقة وعندما يدرك أحد هذه الأطراف على الأقل أنّ الطرف الآخر يعيق تحقيق مصالحهم أو أهدافهم.

اطلاقتها، غالباً ما تصبح مثل هذه الموضوعات جزءاً من التفاعلات بين البلدان، لكن ليست بالضرورة أن تؤدي إلى نزاعاً عنيفاً، مع الإشارة إلى أنه ليست كل النزاعات تؤدي إلى صدامات (حروب)، في حين أنّ بعض أشكال التعاون يمكن أن تكون قسرية (Zeitoun, M., 2016)، لاسيما وأنّ مصالح الجهات الفاعلة للدول المتشاطئة ليست بالضرورة في الاتجاه نفسه، عليه فإن مستويات التعاون تختلف باختلاف الظروف والبيئة التي توطن التفاعلات بين الدول "الواقعية السياسية". وقد يكون من المفيد هنا استحضار مقولة (مكيافيلي) الاب الروحي "الواقعية السياسية" الذي نصح الأمير في "كتاب الأمير"، "الأفضل ان تكون مهاباً على ان تكون محبوباً" (Niccolò Machiavelli, 2017)، تعمل بعض الدول على فرض الارادات بالقوة بناءً على القوة التي تمتلكها.

ومع تبني الحكومات إستراتيجيات تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والطاقة من جانب وحماية النظم البيئية من جانب آخر، أوجدت هذه الاهداف مجتمعةً مستقبلاً مائياً معقداً، مما أفسح المجال للنزاعات حول كيفية تخصيص المياه وإدارتها وترتيب أولويات استخدامها وفرضت الحاجة إلى إيجاد إستراتيجيات مختلفة للتعامل مع تحديات ضمان الامن المائي مع مستقبل غير مؤكد ومتغير. (Shafiqul Islam et al., 2015)

ومن اجل تشخيص وتحليل التحديات التي تغذي الصراعات يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع منها وهي: البسيطة والمركبة والمعقدة، تتميز التحديات البسيطة بانها سهلة التشخيص، في حين ان التحديات المركبة متداخلة

لكنها قابلة للتنبؤ، اما التحديات المعقدة تتميز بتعدد التفاعلات وعدم القدرة على التنبؤ بشأنها. (نوار جليل هاشم)
يوضح الجدول أدناه اختلاف مستوى التحديات وطبيعة الاستجابة.

ت	مستوى التحديات (المشكلات)	طبيعتها
1	تشخيص ومعالجة التحديات بسيط، العلاقة واضحة بين السبب والنتيجة؛ أفضل الممارسات الإدارة المشتركة في إطار المجتمعات المستفيدة.	بسيطة
2	طبيعة العلاقة بين السبب والنتيجة ليست مباشرة؛ أفضل الممارسات تحليل علمي للتحديات، وصياغة استراتيجيات التدخل على مستوى المؤسسات متعددة التخصصات.	مركبة
3	علاقات السبب والنتيجة غامضة؛ تعدد التفاعلات وعدم القدرة على التنبؤ؛ التفاعلات الناشئة تهيمن على القرارات. أفضل الممارسات إستراتيجيات مرنة تضع فهماً واضحاً للنظام وحدوده وتدعم تحليل وبناء السيناريوهات.	معقدة

يمكن الاختلاف الرئيس بين معالجة التحديات التي يمكن التنبؤ بها (البسيطة والمركبة) والتحديات (المعقدة) في القدرة على تحليلها ليتسنى فهمها وإدارتها. التحديات المعقدة تتصف بصعوبة التنبؤ بها، وغالباً ما ترتبط بقضايا سياسية وأمنية واقتصادية تنسم بعدم اليقين وضعف الثقة بين الأطراف على نطاق واسع وعدم إجماع حول ماهية المشكلة ناهيك عن كيفية حلها. علاوة على ذلك، تتصف البيئة المعقدة بالتغيير المستمر بسبب التفاعلات بين القوى السياسية والاجتماعية. تتطلب معالجة هذه المشكلات التفريق بين الحلول التقليدية لاسيما التقنية والإدارية التي تتعامل مع الأنظمة البسيطة والمركبة إلى اعتماد استراتيجيات مرنة تكيفية تضع فهماً واضحاً للنظام وحدوده وتفاعلاته. بناءً على ما تقدم، إن تصنيف تحديات التعاون المائي يقودنا إلى فهم تفاعلات (القيم والمصالح) لأصحاب المصلحة المعنيين التي يجب مراعاتها والاتفاق عليها لحل احتياجاتهم المتنافسة والمتضاربة، الذي من شأنه يساعدنا في تحديد واستخدام الأدوات لاستكشاف مسارات الحلول، لاسيما وضع التدابير تجاه تطوير العملية التفاوضية. من أجل حل الصراعات بطريقة مستدامة، يجب العمل على إيجاد بيئة آمنة للحوار والتفاعل السلمي مع ضرورة اعتماد المعلومات العلمية عندما يكون لدى أصحاب المصلحة تصورات متعارضة عن المواقف ويحتاجون إلى دراسات موثوقة لتحديد المعلومات الخاطئة والأساطير، كما ان مرونة الحكومات والمجتمعات والمؤسسات يساعد في تعزيز فهم العوامل المتداخلة ذات الصلة والترابط بين المياه والأمن. تسهم أدوات "دبلوماسية المياه" في تحليل التفاعلات وتقييم الآثار الإيجابية أو السلبية التي يمكن أن تحدثها التدخلات المحتملة. حددت المادة (1/33)، من ميثاق الأمم المتحدة أدوات تسوية المنازعات التي تعد أدوات لـ "دبلوماسية المياه" بما يأتي (صالح يحيى، 2006):

1. المفاوضات: تُعدّ الأداة الأساسية التي ينبغي على الدول أن تسلكها لإزالة أي خلافات أو توترات قد تنشئ بين الدول المتشاطئة.
2. المساعي الحميدة: إذا لم تؤد المفاوضات الى تسوية النزاع فان طرفاً ثالثاً قد يتدخل بمبادرة منه أو بطلب من الأطراف أو أحدها، بقصد تهيئة المناخ الملائم للإجراء المفاوضات.

3. الوساطة: تُعدّ الوساطة درجة متقدمة من المساعي لتسوية المنازعات الدولية، يتدخل فيها طرف ثالث، ليقوم بين إدعاءات الأطراف المتنازعة، ويدعوهم إلى حل الخلافات بينهم بالمفاوضات وقد يقدم الطرف الثالث المشوره او التوصيه تجاه مسار حل النزاع.
 4. التحقيق: وتلجأ الأطراف ألى التحقيق عندما يكون بينها خلافات حول موضوعات تتعلق بعدم اتخاذ التدابير المناسبة، من خلال لجان أو مؤسسات دولية.
 5. التوفيق: يُعدّ التوفيق أحد أدوات تسوية المنازعات، عادةً ما تتولاها لجنة تشكل من أعضاء يمثلون الدول المتنازعة وترأسها عضو من رعايا دولة أخرى، وتقدم اللجنة توصياتها لتسوية النزاع (نبيل حلمي، 1983)
 6. التحكيم الدولي: يُعدّ أحد الوسائل لحل المنازعات سلمياً، ويتمثل بقيام طرف ثالث (محكم)، بحل نزاع بناء على طلب من الأطراف المتنازعة ويكون قراره قطعياً وملزماً للأطراف المتنازعة.
- كما تعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أدوات لتحديد المسؤولية الدولية في تسوية المنازعات بشأن المياه، وهنا نجد من المجدي طرح الأسئلة الآتية ومحاولة الإجابة عنها والتي غالباً ما تثار بشأن المسؤولية الدولية تجاه تنظيم الانتفاع من المياه الدولية.
- * ما مدى التزام الدول أو المجتمع الدولي في تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت أو صادقت عليها؟
 - * ما مدى التزام الدول أو المجتمع الدولي في توفير الحماية والوقاية للموارد المائية لاسيما تجاه الملوثات؟
 - * ما مدى التزام الدول أو المجتمع الدولي في تحقيق مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية المشتركة؟
- عملياً أنّ المنظمات الدولية لاتزال محدودة سلطة انفاذ الالتزامات سواء المنصوص عليها في الاتفاقيات او المعاهدات الدولية ذات العلاقة، وعليه أنّ قرارات المؤتمرات الدولية لا تعدوا أن تكون مجرد توصيات للدول أن شاءت تطبيقها أو ترفض تطبيقها ولم يصل المجتمع الدولي بعد الى مستوى الالتزام وتقديم المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة (لاسيما الدول المهيمنة)، وذلك لعدم وجود السلطة التي تملك فرض الالتزامات.
- بناءً على ما سبق أنّ التزام الدول بتطبيق القرارات الدولية يعتمد على المصلحة والرضا بهذه القاعدة أو القانون، وذلك كثير ما يتم التأكيد أنّ مصلحة الدولة هي السبب في التزام هذه الدولة بأحكام الاتفاقيات الدولية أو رفضها، وان ذلك هو الطابع الغالب لدى العالم لاسيما الدول العظمى التي تضع في الاعتبار مصالحها عند الالتزام بهذه الاتفاقيات أو رفضها. (الجيلالي ، 2000)
- يهدف البحث الى فهم العوامل المؤثرة على التعاون والصراع بين الدول المتشاطئة، ويتناول اليات بناء السلام ويقترح تحويل التركيز من الصراع على المياه الى التعاون والسلام المستدام من خلال التركيز على استعراض المؤشرات التاريخية للتعاون والصراع بشأن الانهار المشتركة، تعزيز فهم القوى الدافعة التي تجعل من المياه عاملاً للتعاون او الصراع، وتحليل العوامل المؤثرة على الصراع وبناء اطار مؤسسي يعنى بتنفيذ دبلوماسية المياه.

2. منهجية البحث

حاول الباحثون تحديد العلاقات المنهجية بين ندرة المياه والصراع، أسفرت جهودهم عن نتائج متباينة، تشير بعض الدراسات إلى أنّ ندرة المياه تزيد من احتمالية حدوث تفاعلات عنيفة لا تصل إلى مستوى الحروب المعلنة رسمياً بين الدول التي تشترك في أحواض الأنهار، لكن يمكن أن يؤدي التنافس حول المياه إلى تأجيج التوترات الداخلية داخل البلدان.

وتشير الأدبيات أن دراسات الصراع والسلام تعود إلى جذور قديمة، لكن تعاملت أغلب الدراسات مع مفهوم السلام على أنه متغيراً تابعاً للصراع، ومن ثم عدم قدرة دراسات السلام بالتأثير على النخب السياسية والاجتماعية بطريقة تمكنها من الاستجابة إلى حاجات البشر الأساسية، وفي سبيل تغيير هذا المفهوم يؤكد كثير من العلماء في هذا الحقل أنه يجب إيلاء دراسات السلام من الأهمية ما تجعلها أداة لتحقيق التنمية والازدهار وأن تكون أولوية في التفاعلات الانسانية وبناء التحالفات والتعبئة السياسية بهدف تعزيز التعاون وبما يفضي إلى تحقيق مبدأ المساواة والعدالة.

3. النتائج والمناقشة

إنّ التجارب البشرية تفترض أن التعاون هو النتيجة الأكثر احتمالاً لتلافي ندرة المياه، لاسيما وأنّ الإجراءات التعسفية مكلفة ولن تسهم في تخصيص الموارد المائية أو مشاركتها على المدى الطويل، لذا يجب أن يكون للدول اهتمام خاص بالتعاون تجاه مواردها المائية بدلاً عن الصراع.

وبغية تسوية النزاعات وتعزيز السلام الإقليمي يجب إعطاء دور أكبر لدبلوماسية المياه، لاسيما مع اتساع أزمات المياه إقليمياً والوضع السياسي الشائك الذي يحكم العلاقات الثنائية لأغلب الدول المتشاطئة. إنّ دراسة الأمثلة المستمدة من أرض الواقع وتطبيق الأدوات الدبلوماسية المناسبة يسهم في تبديد المخاوف بين البلدان المتشاطئة، ويوفر نطاقاً للتعاون لاسيما في أوقات شح المياه الناتجة عن الجفاف أو بعد الإعلان عن مشاريع بنية مائية كبرى لإحدى الدول التي تتقاسم حوضاً دولياً مع دول أخرى.

عملياً وجدنا أنّ غياب التوافق السياسي بشأن المسائل الإستراتيجية يعد السبب الرئيسي في عدم استقرار التعاون بين الدول المتشاطئة، مما أدى بدوره إلى عدم الوصول إلى تسوية شاملة لملفات العلاقات الثنائية بينها، وقد يكمن السبب في غياب التوافق السياسي تجاه تسوية مسألة المياه المشتركة، ضعف الثقة بين الأطراف، أو عدم وجود مصالح تشجع الأطراف في الدخول في تسوية شاملة، أو رغبة أحدها بتوسيع نفوذها على حساب دول أخرى، أو قد تكون جميع العوامل آنفة الذكر.

4. الاستنتاجات

تفترض الورقة أنّ ندرة المياه يمكن أن تكون دافعاً للتعاون، على شرط توفر الإستراتيجية والأدوات المتمكنة وفي مقدمتها "أدوات دبلوماسية المياه"، لاسيما مع التحديات المستجدة الناجمة عن التغيير المناخي وزيادة النمو السكاني والتحول الجيوسياسي، كما تشير الورقة أنّ التزام الدول بتطبيق التزاماتها الثنائية أو تنفيذ القرارات الدولية يعتمد على عاملي المصلحة والرضا، وذلك كثير ما يتم التأكيد أنّ مصلحة الدولة هي السبب في

التزامها بأحكام الاتفاقيات الثنائية أو الدولية أو رفضها، وان ذلك هو الطابع الغالب لاسيما للدول التي تمتلك القوة والنفوذ التي تضع في الاعتبار مصالحها عند الالتزام بهذه الاتفاقيات أو رفضها.

المصادر

الجيلالي عبد السلام أر حومة. (2000). حماية البيئة بالقانون: دراسة مقارنة للقانون الليبي. *الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان*، ص 258-259.

صالح يحيى الشاعر. (2006). تسوية النزاعات الدولية سلمياً. *مكتبة مديولي*، ط1، ص 23-27.

نبيل حلمي. (1983). التوفيق كوسيلة لحل المنازعات الدولية في القانون الدولي العام. *دار النهضة العربية*، القاهرة، ص 27.

نوار جليل هاشم. دبلوماسية المياه؛ منهج تفاوضي لإدارة الموارد المائية المشتركة. *مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، الجامعة المستنصرية ص 2.

Erika Weinthal. (2022). what is climate security? Framing risks around water, food, and migration in the Middle East and North Africa. *Duke University, Durham, North Carolina, USA*.

G.S.Willmott. (2017). Serendipity. *Craptree pty Ltd*. Chapter 12.

Niccolò Machiavelli. (2017). the Prince. *Jonathan Bennett*.

Shafiqul Islam, Amanda C. Repella. (2015). Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Manage Complex Water Problems. *Universities Council on Water Resources Journal of Contemporary Water research & education issue*, p 10.

Wolf, A. T. (1999). The Transboundary Freshwater Dispute Database Project. *Water International* 24(2):160-163.

World Economic Forum. (2016). the Global Risks Report. *World Economic Forum*, Geneva, 11th Edition.

Zeitoun, M., and Mirumachi, N. (2008). Transboundary water interaction I: Reconsidering conflict and cooperation. *International Environmental Agreements*, 297–316 p.